بحوث

سياسة الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن تجاه القدس

ا.م.د. عباس فاضل محـــمد البياتي

كلـــــية القانون/ جامـــعة تكريت

المقدمة

تشغل قضية وضع القدس والسيادة على المدينة دائماً – وبالاخص في السنوات العشر الماضية – جدا الى اعلا مركزية في عملية سلام الشرق الاوسط، وتعد احدى اكثر القضايا الصعبة في قائمة من القضايا التي تنتظر الحل لغرض تحقيق السلام. وهذه القضايا هي الحدود والتواصل الاقليمي والمستوطنات الاسرائيلية والامن الاسرائيلي والقدس واللاجئون الفلسطينون ومصادر المياه. كما انها اضحت موضوعاً لمفاوضات حادة متعددة الاطراف رسمية وغير رسمية، مما يعكس التخلي عن الاعتقاد السابق – خصوصاً الاعتقاد الذي تم التمسك به من قبل الجانب الاسرائيلي – بان القضية لا يجب ان تصمم من خلال الحوار والتسوية على اساس ان الاختلافات في القيم والمصالح كانت كبيرة الى درجة لا يمكن تجسيرها ، خصوصاً وان اقامة العاصمتين الاسرائيلية والفلسطينية الثنائية في القدس كاطار لحل اخذ يلاقي اتفاقا دوليا واسع الانتشار . وباعطاء مركزية للقدس في اية تسوية سلمية شاملة محتملة، جعل القوى العظمى – لاسيما الاعضاء الدائميين في مجلس الامن – تتبنى رؤى سياسات مختلفة فيما بينها لقضية القدس . وهذا ما يفسر لنا من جهة اختيار هيأت واجهزة دولية معينة دون غيرها للتعامل مع القضية ومن جهة اخرى تتبنى قرارات معينة من قبل المجلس في حين تم نقض مشروعات اخرى على نفس القضية .لهذا تم تناول الموضوع وفقا للمحاورالاتية:

المطلب الاول: تفضيلات التصويت على القدس بين الجمعية العامة ومجلس الامن.
المطلب الثاني: أنماط التصويت على مشروعات القرارات المتعلقة بالقدس.
المطلب الثالث: طبيعة قرارات مجلس الامن المتعلقة بالقدس.
الخاتمة.

المطلب الاول / تفضيلات التصويت على القدس بين الجمعية العامة ومجلس الامن

تعود الاهتمامات الدولية بالقدس الى لجنة بيل البريطانية التي كانت قد قدمت في تموز العام ١٩٣٧م، عدد من التوصيات لتقسيم فلسطين الى دولتين منفصلتين ، دولة عربية ودولة يهودية وان تكون القدس تحت نظام دولي خاص[1]. وفي عام ١٩٤٧، اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة خطة لتقسيم فلسطين (القرار١٨٧) مدعومة من قبل الولايات المتحدة ، تقسم فيها فلسطين الى دولة عربية مستقلة ودولة يهودية **جعل القدس تحت نظام دولي خاص** . وحدد القرار القدس كمجموعة منفصلة " Corpus Separatum " بحكومة خاصة في ظل الامم المتحدة التي ستعين لها حاكماً يمارس سلطات واسعة على مظاهر الحياة في المدينة القرار صرح بوضوح بان حاكم القدس لن يكون مهما كانت الظروف مواطناً لاية دولة[2]. وقد رفضت كل من اسرائيل والاردن القبول بهذا الوضع للقدس ، فمن جهتها اعلنت اسرائيل في بداية العام ١٩٥٠ القدس كلها عاصمة لها ونقلت اليها البعض من مكاتبها الحكومية بضمن ذلك مكتب رئيسة الوزراء ، وبعد بضعة شهور من ضم اسرائيل للقدس ، قررت الاردن ان تضم القدس الشرقية والضفة الغربية واراضي نهر الاردن التي لم تحتل من قبل اسرائيل. وفي هذه النقطة لم تكن الامم المتحدة ترغب في قلب هذه الحالة عن طريق القوة، مما حدى بالمجموعة الدولية والجمعية العامة بعد العام ١٩٥٢ الى ترك النقاش على وضع القدس حتى عام ١٩٦٧ . وعليه فان الأدب الغزير على النزاع العربي– الإسرائيلي لا يحتوي إلا على إشارات ضئيلة لدور الأمم المتحدة فيه، إذ يُشير السجّل إلى أن الأمم المتحدة لم تؤدي دوراً مفيداً في حل النزاع، (فأداء الأمم المتحدة– كماكتب Brian Urguhart**في العام ١٩٩٥،في الشرق الأوسط كان مختلطاً**، رغم أنه لم يكن غير **في** أهمية)[3]، وهو يلاحظ أن الأمم المتحدة بدت بعيدة عن المركز أثناء السبعينات والى حين منتصف التسعينات من القرن الماضي، وبالنسبة

لمجلس الأمن التابع لها فأن (ما كان يحدث فيه– على حد تعبير "جين كير كباترك" سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الأمم المتحدة– كان مشابها إلى حد بعيد للمهاترات أكثر منه إلى نقاش أو جهد سياسي لحل المشكلة)[4]. وقد شكل نظار القدوة مراقب فلسطين الدائم الى الامم المتحدة الى انه ((على الرغم من ان مجلس الامن قد تعامل مع القضية بشكل مستمر ،فان أي من القرارات الصادرة عنه الـ٢٥ التي تم تبنيها منذ عام ١٩٦٧ لم يجد طريقه للتطبيق))[5]، ومرد ذلك يعود الى عاملين رئيسيين الاول يتمثل في كون الامم المتحدة عادة ما تميز بين نوعين من القرارت ، تلك التي تمرر في ظل الفصل السادس وهي عبارة عن توصيات غير ملزمة وتلك التي في ظل الفصل السابع التي تخول المجلس سلطات واسعة للقيام بالتصرف بضمن ذلك اجراء الحرب للتعامل مع التهديدات للسلم وانتهاكات السلم ، او اعمال العدوان. مثل هذه القرارات الملزمة لكل اعضاء الامم المتحدة كانت نادرة اثناء الحرب الباردة ، اذ ولاواحدة من هذه القرارات التي تتعلق بالصراع العربي – الاسرائيلي جاءت في ظل الفصل السابع للميثاق[6]. وعليه هنالك اختلاف بين قرارات مجلس الامن التي تنتهكها اسرائيل وهي عبارة عن توصيات غير ملزمة في ظل الفصل السادس وتلك التي تخرقها دول أخرى – العراق على سبيل المثال قبل عام ٢٠٠٣ – والتي تستلزم تنفيذ الاجراءات في ظل الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة ، وحتى قرار مجلس الامن (٢٤٢) في تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي تم تمريره بالاجماع كان قد جاء في ظل الفصل السادس وليس الفصل السابع، وهو لا يحمل نفس التفويض والسلطان الذي يحمله الفصل السابع ، وصحيح ان القرار كان قد اكد على رفض الاستيلاء على الارض بالحرب ودعا الى الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير، وان اسرائيل يجب ان تنسحب لحدود آمنة ومعترف بها التي يعتمد احدهما على الاخر، الا ان ((قرار ٢٤٢ هو الذي يقول ذلك وليس قرار الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة))[7]، وعلى الرغم من ان المسؤولين الامريكيين كانوا قد اخبروا المندوبين العرب في الامم المتحدة بانهم توقعوا انسحاب فعلي كامل من قبل اسرائيل ، وهذه كانت وجهة نظر بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ايضاً[8]،الا أن الرئيس ليندون جونسون وصانعي القرار في ادارته كانوا متلهفين بالدرجة الاساس لضمان بان لا تكون اسرائيل مطالبة بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها كما حدث اعقاب الحملة على سيناء عام ١٩٥٦، ان مدى الانسحاب الاسرائيلي المطلوب لم يحدد بتعمد في القرار،وعلى الرغم من أن صانعي القرار الامريكان لم يوضحوا على نحو محدد ابدا الحدود المتصورة بالضبط بين اسرائيل واي دولة عربية، الا ان الافتراض الاساسي للادارات المتعاقبة بان اسرائيل لن تحتفظ بالمناطق المحتلة، الرئيس جونسون كان قد قال علنا في عام ١٩٦٨((مهما كانت الحدود الموافق عليها، في النهاية يجب أن لاتعكس وطأة الغزو))[9]. كما أن اسرائيل كانت قد جادلت بان قرار ٢٤٢ قد دعا الى انسحاب اسرائيلي من "اراضي" بدلاً عن "الاراضي"، مما يعني بان اسرائيل يمكنها ان تبقي بعضها كوسيلة للحصول على حدود امنة، في حين كانت النصوص الفرنسية والروسية الرسمية للقرار قد تضمنت اداة للتعريف التي تعني الانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وعلى الصعيد الدبلوماسي الولايات المتحدة كانت قد تراجعت بشكل عام عن التفسير المقبول للقرار (٢٤٢)، واقرت باعطاء الضرورة للسيطرة العسكرية الاسرائيلية دون المفاوضات باستثناء المفاوضات التي تكون على اساس الشروط الاسرائيلية ، لذا عندما قام وزير الخارجية الامريكية وليام روجرز بتقديم خطة سلام معقولة، ارسل الرئيس نيكسون خطاباً لاسرائيل بان الولايات المتحدة سوف لن تقوم بالضغط من اجل هذا الاقتراح[10]. وقد كرر الاعضاء الاربعة عشر(من الاعضاء الخمسة عشر) لمجلس الامن اثناء النقاش المستفيض في ١٢ – ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦ بان قرار مجلس الامن ٢٤٢ كان ناقصاً بالضبط لانه اخفق بان ياخذ بالحسبان البعد الفلسطيني لقضية الشرق الاوسط ، وبنوده تلك يجب ان تكمل بشكل ملائم اذا ما اريد لها ان تكون قاعدة صحيحة ومتينة جداً لتسوية عادلة . الا ان الولايات المتحدة كانت قد اختارت لوحدها التصويت السلبي في ٢٦ كانون الثاني ضد مشروع القرار الذي حاول اكمال ومعالجة عيوب القرار (٢٤٢) ، مما يعني بان الادارة الامريكية في عهد كارتر وفورد ، لم تكن تشارك بقية العالم قلقها حول نقص التسوية المتصورة في القرار ٢٤٢[11].وفيما يتعلق بشكل خاص بالضفة الغربية، استطاع صانعو القرار الامريكان الحصول على موافقة الاردن على القرار (٢٤٢)، مقابل وعد بان الولايات المتحدة سوف تسعى لانسحاب اسرائيلي من كامل الارض المحتلة ماعدا تغييرات بسيطة في الحدود، وعندما تخلت الاردن رسميا عام ١٩٨٨ عن أدعاءها بالضفة الغربية لصالح الفلسطينيين(مصر كانت قد تخلت سابقا عن ادعاءها بغزة) ،أفترض الفلسطينيون بان الوعد الذي التزمت به الولايات المتحدة سيستمر العمل به لضمان انسحاب اسرائيلي كلي من الضفة الغربية. وهذا في الحقيقة هو الاساس الذي مضت عليه الولايات المتحدة لطيلة عقدين من الزمن عبر ست أدارات من جونسون الى الرئيس جورج بوش الاب، حيث التزمت بالقرار (٢٤٢) ووافقت على اطروحته المركزية"الارض من أجل السلام"، وفيها أذا ما أبدى الفلسطينيون الرغبة للعيش بسلام مع اسرائيل فان ذلك سوف يجلب الدعم الامريكي للنصف الاخر من الصفقة،"الارض للفلسطينيين" على شكل دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة مع عاصمة في القدس والذي سيتبع الانسحاب الاسرائيلي الفعلي الكامل. ولكن ليست كل الادارات الامريكية كانت قد دعمت فكرة أستبدال الارض بالسلام الى نفس الدرجة فاداراة ريغان على سبيل المثال كانت غير متحمسة حول العمل لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي المحتلة.ومع ادارة الرئيس كلنتون وفريقه من المفاوضين "دنيس روس و"مارتن اندي" ، تغيرت السياسة الامريكية بشكل كبير، حيث((أسقطت الولايات المتحدة أي مطلب بالانسحاب الاسرائيلي الكامل او الكامل تقريبا، فما دام الفلسطينيون قد التزموا بالسلام الكامل مع اسرائيل فان الانسحاب الاسرائيلي الكامل عمليا لن يكون ضروريا))[12].

اما العامل الثاني فهنالك ازدواجية في الامم المتحدة ، فنحن نتعامل على حد تعبير كلوفيس مقصود مراقب دائم اسبق لجامعة الدول العربية الى الامم المتحدة- ((مع الامم المتحدة كمجموعة دولية والامم المتحدة كجزء من سياسة الولايات المتحدة على مسالة فلسطين، نحن نعتبر بان الامم المتحدة كانت قد نشطت على مسالة العراق في حين تم تهميشها على مسالة فلسطين، وطبقاً له ، اتفاقية اوسلو كانت قد استبدلت الصلة الوثيقة لنظام الامم المتحدة – باستثناء المساعدة الانسانية – بالمسالة الفلسطينية[13]. وقد تبنى مجلس الأمن(٢٤٥) قرارا حول النزاع العربي– الإسرائيلي للمدة الواقعة من ١٩٤٦– إلى ٢٠٠٢، (٨٩) قرار تم تبنيها للمدة الواقعة من ١٩٤٦–١٩٧٧، أي بنسبة (٤٨%)[14]، والملاحظ بأن نشاط مجلس الأمن في هذه الفترة كان ضعيفاً او ملغياً باستثناء سنوات الحرب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، في حين ازداد نشاط المجلس في المدة الثانية ١٩٧٨ – ١٩٩٠، بسبب الحرب اللبنانية التي كانت القضية التي اتخذ فيها المجلس (٥٦) قرارا من مجموع الـ(٩٧) قرار والتي تم تبنيها من قبل المجلس في هذه المدة، في حين تم تبني (٥٩) قرارا في المدة ١٩٩١ – ٢٠٠٢، فيما نرى خلال المرحلتين الأولى والثانية أن قمة نشاط المجلس (محسوبة على أساس عدد القرارات) تتناسب طردياً مع عنف النزاع، في حين يصل نشاط المجلس إلى أدنى مستوياته عندما لا يكون هنالك نزاع، مما يعني بأن مجلس الأمن لا يعمل بمشروع سلام واضح وثابت، ولكن نشاطه يرتفع في كل مرة تزداد فيه حدة النزاع[15]،(أنظر الشكل التالي)،

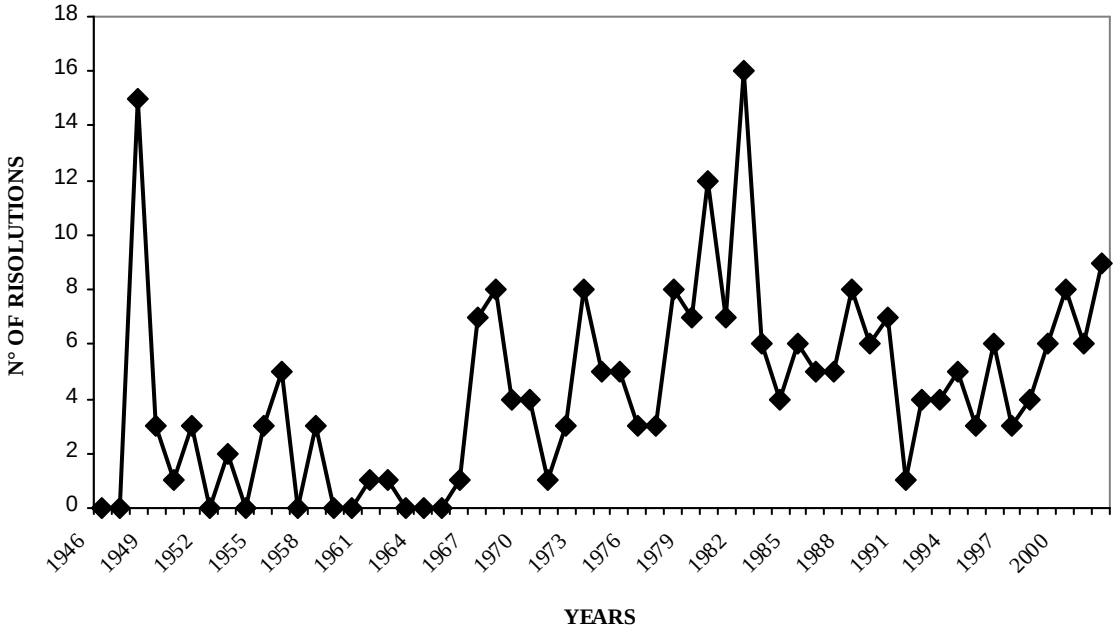

حيث يلاحظ بأن أعلى مستوى للقرارات التي تبناها مجلس الامن على الشرق الاوسط كانت للمدة١٩٤٩-١٩٥٢(حرب ١٩٤٨) و١٩٨٢-١٩٨٥(الحرب اللبنانية)، تليها في المرتبة الثانية القرارات في المدة١٩٥٥-١٩٥٨(العدوان الثلاثي على مصر) و١٩٦٧-١٩٧٠ (حرب الاستنزاف) و١٩٧٣-١٩٧٦(حرب تشرين) في حين ارتبط المستوى الادنى للقرارات في سنوات الهدوء نسبيا في المدة ١٩٦١-١٩٦٧. وقد اقتصرت قرارات مجلس الأمن ما بين العامين ١٩٤٩ و ١٩٦٧ على تأييد نظام دولي خاص بالقدس، وتثبيت هدنة العام ١٩٤٨، ويظهر الجدول رقم (١)، ثمان مجموعات مختلفة من القرارات مصنفة حسب العنوان الذي تناوله، وكانت حصة القدس فيها ثمانية قرارات[16].

جدول رقم (١)قرارات مجلس الأمن مصنفة حسب العنوان

العنـــــوان	عدد القرارات
مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام UNDOF- UNIFIL	١٠٣
الوضع في الشرق الأوسط	٦٩
أخرى	١٨
الوضع في فلسطين	١٥
الوضع في لبنان	٥
الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة	١٠
القدس	٨
تهجير الفلسطينيين	٧
المجموع	٢٤٥

ويوضح السياق الفلسطيني الطبيعة الحقيقية لقدرة الأمم المتحدة على احتواء وتقييد النزاع، ومساعدة الضحايا، والمساندة في خلق شروط التسوية، فضلاً عن ذلك تنبع أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها عن طريق قدرتها على وضع حلول شاملة و دائمية للنزاع وليس عن طريق كون الأخير يشغل حيزاً واسعاً من جدول أعمالها، ولا لكونها القضية التي ولّدت اكبر عدد من القرارات وعمليات النقض مقارنة بالقضايا الدولية الأخرى. وقد جاءت أعمال مجلس الأمن الأولى فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي، ليس عن طريق بيان، ولا كذلك عبر قرار، ولكن عن طريق تعيين وسيط الأمم المتحدة الكونت (برنا دوت) في ٢٠ مايس ١٩٤٨، والذي أعقب نقاش حاد للقوى العظمى على أفضل الطرق لتنظيم الانسحاب البريطاني وتخليها عن التزامات الانتداب على فلسطين، وعليه فأن التوترات بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، فرنسا، بريطانيا)، ألغت إمكانية حل ملزم ضمن أطار مجلس الأمن[17]، مما حدا ببريطانيا بكونها سلطة منتدبة أن تقوم بنقل القضية إلى الجمعية العامة التي ناقشت قضية فلسطين في جلسة خاصة في لندن، وأنشأت فيها الأمم المتحدة لجنة خاصة (اونسكوم) لتحري المسالة الفلسطينية. هذه الحركة الإجرائية لجأت الولايات المتحدة لاستعمالها لاحقاً لتجنب أو إحباط أي نقض قد يلجأ إليه **الأعضاء** الدائميون الآخرون، لاسيما البريطانيين والفرنسيين، وذلك عن طريق تحويل النقاشات حول الشرق الأوسط إلى

الجمعية العامة، إذ عمل الإعضاء في ظل صيغة "الإتحاد من اجل السلام" لتمرير قرار أنشاء قوة طوارئ للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والمؤسسات الفرعية لها، هي ناقدة للسياسات الإسرائيلية إلا أنها لم تهاجم اليهود أبداً ولم تنغمس في الخطابات المعادية للسامية. إلا أن الاستعانة بالجمعية العامة ظل ينظر إليه مدة طويلة من قبل الإعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبالتحديد الولايات المتحدة والقوى الغربية بنوع من الارتياب والسلبية.

فالأمم المتحدة عندهم أصبحت نفسها منذ أوائل السبعينات وحتى أوائل التسعينات مخترقة بالشعور المعادي للسامية والمضاد للصهيونية، وحتى إلغاء قرار اعتبار الصهيونية كحركة عنصرية عام ١٩٩١[18]، لم يكن كافيا لديهم للبرهنة على أن الجمعية العامة تخلت عن انحيازها ضد إسرائيل، فالتصويت فيها يظهر مصادقة الجمعية العامة على أربعة قرارات جديدة أحادية الجانب على الشرق الأوسط في نفس الشهر الذي صدر فيه قرار الالغاء، اثنان منهما إدانة لإسرائيل والثالث دعوة إلى عقد مؤتمر سلام برعاية الأمم المتحدة، وقرار رابع يدعو إسرائيل إلى أبطال قرار الكنيست الذي يعلن القدس عاصمة لها، والطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة بضمنها القدس، وعليه عدّ البعض ذلك تبريراً كافياً لاستنتاج السيدة Anne BayeFsky من جامعة يورك-كندا، التي قيّمت نظام حقوق الإنسان للأمم المتحدة على أنه ((أداة لأولئك الذين سيجعلون إسرائيل منتهكة من الطراز البدائي لحقوق الإنسان في عالم اليوم. أنه ارض لتنشئة معاداة السامية، وهو ملاذ للأخلاقيين النسبيين، بأختصار أنهُ "عار"))[19]

أن المدافعين في مجلس الأمن عن وجهة النظر هذه يفترضون بأن الجمعية العامة كانت دائماً تتحيّز ضد إسرائيل، فتقريباً لعقدين كانت الجلسات الخاصة الطارئة للجمعية العامة- رغم ندرتها- قد دعيت أولاً لإدانة إسرائيل[20]. في حين كان مجلس الأمن يوازي- إلى حد ما- في معالجته للشرق الإوسط، فتحليل دقيق لأعمال مجلس الأمن على الشرق الإوسط، يظهر بأنه كان أفضل بقليل من الجمعية العامة في التعامل مع إسرائيل، على الرغم من أنه لم يتم اختيار إسرائيل لتشغل مقعداً في مجلس الأمن، حتى على أساس المرشحين عن الكتل الإقليمية للشرق الإوسط، في حين تم اختيار ١٦ عضوا على الأقل عن جامعة الدول العربية لتشغل مقعدا في مجلس الأمن. فضلاً عن ذلك كأن مجلس الأمن دائم النقاش حول إسرائيل وإدانتها مرارا وتكرارا، في حين لم يتبن- حسب وجهة نظرهم- قرار ينتقد فيها منظمة التحرير الفلسطينية أو الهجمات العربية على إسرائيل.ويظهر الجدول التالي رقم(٢) بان عدد قرارات المجلس التي تنتقد اسرائيل للمدة ١٩٤٠-٢٠٠٢ هي(٥٢)قرارا، في حين بلغت قرارات المجلس لنفس المدة قرارا واحدا[21].

جدول رقم (٢) قرارات مجلس الأمن الموضوعية وعمليات النقض على الشرق الإوسط

السنوات	المجموع الكلي لقرارات مجلس الأمن في النزاع العربي – الإسرائيلي	القرارات التي تنتقد إسرائيل B	القرارات التي تنتقد العرب A	عمليات النقض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية	عمليات النقض من قبل الإتحاد السوفيتي	عمليات النقض من قبل الصين	عمليات النقض من قبل بريطانيا	عمليات النقض من قبل فرنسا	المجموع الكلي لعمليات النقض على كل القرارات
١٩٤٠-١٩٤٩	١٩	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	٤٤
١٩٥٠-١٩٥٩	١٨	٣	١	صفر	٦	صفر	٢	٢	٤٩

١٩٦٠-١٩٦٩	٢٢	١٠	صفر	صفر	٣	صفر	١	صفر	صفر	٢٠
١٩٧٠-١٩٧٩	٢١	١٢	صفر	٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٤
١٩٨٠-١٩٨٩	٢٩	١٩	صفر	٢١	١	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٩
١٩٩٠-١٩٩٩	٩	٧	صفر	٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
٢٠٠٠-٢٠٠٢	٦	١	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤

ملاحظة : هذه لا تتضمن القرارات الدولية لتجديد مهمات حفظ السلام لـ UNTSO,UNEF,UNIFIL and UNDOF.

A- تشير إلى القرارات التي تدين/ تأسف الأعمال العربية دون موازنتها بالإشارة إلى الأعمال الإسرائيلية.

B- تشير إلى القرارات التي تدين/ **تأسف الأعمال** الإسرائيلية دون موازنتها بالإشارة إلى الأعمال العربية.

المطلب الثاني/ أنماط التصويت على مشروعات القرارات المتعلقة بالقدس

يكشف تحليل أنماط التصويت لقرارات مجلس الأمن منذ أربعينات القرن الماضي وحتى نهاية العام ٢٠٠٢، (أنظر جدول رقم (٢))، أن الولايات المتحدة لم تختر اللجوء إلى استعمال النقض حتى عام ١٩٧٢، إذ كان نقضها الأول للشكوى اللبنانية– السورية ضد إسرائيل، فالملاحظ من الجدول رقم (٢)، أن الولايات المتحدة كانت قد دعمت أو امتنعت عن (٢٤) قراراً معظمها كانت تنتقد إسرائيل، في حين نجد في المدة ما بين الاعوام ١٩٧٣ – ٢٠٠٦، أن الولايات المتحدة لجأت إلى نقض ما مجموعه (٤٣) قراراً[22]، وعلى هذا الأساس تسجل وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ساندت نقد مجلس الأمن لإسرائيل عن طريق دعمها لقراراته أو بامتناعها عن التصويت تقريباً لثلثي الوقت. **وقد** زادت من دعمها لاسرائيل منذ عام **٢٠٠٢** عندما اعلنت أنها ستنقض أي قرار لمجلس الأمن على الشرق إلاوسط الذي لا يدين (الإرهاب) الفلسطيني وتسمية حركات (حماس والجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى) كمجموعات مسؤولة عن هذه الهجمات، وكذلك تأكيدها أن القرارات يجب أن تأخذ بالاعتبار ربط أي انسحاب إسرائيلي بحالة الأمن، والتي يجب أن تكون فيها كل الأطراف مطالبة بإتباع تسوية متفاوض عليها، وكأن نصيب القضية الفلسطينية من عمليات النقض التي استعملتها الولايات المتحدة (٣٧) نقضا حتى نهاية العام ٢٠٠٦[23]، وقد تعلقت بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بضمنها القدس، وقد خدمت عمليات النقض هذه حماية إسرائيل من تصرف مجلس الأمن وعزلت إلى حدٍ ما المجلس عن الوضع في الشرق إلاوسط، وهذا ما يضمن لها بأن تمتنع عن القيام بمسؤولياتها في ظل ميثاق الأمم المتحدة بهذا

الخصوص، وكذلك هدفت عمليات النقض إلى إعاقة المحاولات الفلسطينية للمطالبة بالتعويض من مجلس الأمن عن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي.

ويظهر سجل مشروعات قرارات مجلس الأمن الـ (٣٧) التي تتعلق بفلسطين التي نقضت من قبل الولايات المتحدة (أنظر الجدول رقم (٣))، أن هنالك عناصر مشتركة تقريباً بين هذه المشروعات تتمثل بالآتي:-

جدول رقم (٣)

مشروع القرار	التاريخ	التصويت			
		مع	نقض	امتناع	عدم مشاركة
١٠٩٧٤	٢٤ تموز ١٩٧٣	١٣	U.S.A	-	الصين
١١٩٤٠	٢٣ كانون الثاني ١٩٧٦	٩	U.S.A	ايطاليا، السويد، بريطانيا	الصين، ليبيا
١٢٠٢٢	٢٤ آذار ١٩٧٦	١٤	U.S.A	-	-
١٢١١٩	٢٩ حزيران ١٩٧٦	١٠	U.S.A	فرنسا،ايطاليا، السويد، بريطاني	-
١٣٩١١	٢٨ نيسان ١٩٨٠	١٠	U.S.A	فرنسا، بريطانيا، النرويج، البرتغال	-
١٤٩٤٣	نيسان ١٩٨٢	١٣	U.S.A	زائير	-
١٤٩٨٥	١٢ نيسان ١٩٨٢	١٤	U.S.A	-	-
١٥٨٩٥	١ آب ١٩٨٣	١٣	U.S.A	زائير	-
١٧٤٥٩	١٣ أيلول ١٩٨٥	١٠	U.S.A	استراليا، الدنمارك، فرنسا، بريطانيا	-
١٧٧٦٥	٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦	١٣	U.S.A	تايلند	-
١٩٤٦٦	٢٩ كانون الثاني ١٩٨٨	١٤	U.S.A	-	-
١٩٧٨٠	١٤ نيسان ١٩٨٨	١٤	U.S.A	-	-
٢٠٤٦٣	١٧ شباط ١٩٨٩	١٤	U.S.A	-	-
٢٠٦٧٤	٨ حزيران ١٩٨٩	١٨	U.S.A	-	-
٢٠٩٤٥	٧ تشرين الثاني ١٩٨٩	١٤	U.S.A	-	-
٢١٣٢٦	٣١ مايس ١٩٩٠	١٤	U.S.A	-	-
٣٩٤	١٧ مايس ١٩٩٥	١٤	U.S.A	-	-
١٩٩	٧ آذار ١٩٩٧	١٤	U.S.A	-	-
٢٤١	٢١ آذار ١٩٩٧	١٣	U.S.A	كوستاريكا	-
١٣٨٥	٢٠ كانون الأول ٢٠٠٢	١٢	U.S.A	بلغاريا، كاميرون	-
٨٩١	١٦ أيلول ٢٠٠٣	١١	U.S.A	بلغاريا، ألمانيا، المملكة المتحدة	-
٩٨٠	١٤ أكتوبر ٢٠٠٣	١٠	U.S.A	بلغاريا، ألمانيا، المملكة المتحدة، كاميرون	-
٢٤٠	٢٥ آذار ٢٠٠٤	١١	U.S.A	ألمانيا، رومانيا، المملكة المتحدة	-
٧٨٣	١٥ تشرين الأول ٢٠٠٤	١١	U.S.A	ألمانيا، رومانيا، المملكة المتحدة	-
٥٠٨	١٣ تموز ٢٠٠٦	١٠	U.S.A	الدانمارك، بيرو، سلوفاكيا، المملكة المتحدة	-
٨٧٨	تشرين الثاني ٢٠٠٦	١٠	U.S.A	المملكة المتحدة، الدانمارك، اليابان، سلوفاكيا	-

اولاً:- تشترك هذه المشروعات في التأكيد على استهجان المجلس لاحتلال إسرائيل المستمر بالقوة أو التهديد بالقوة للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى وبضمنها (القدس) والتي احتلت كنتيجة لحرب العام ١٩٦٧ والذي ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولهذا تدعو القرارات إسرائيل إلى الامتناع عن مصادرة الأراضي الفلسطينية وبضمنها (القدس) وإبطال نزع ملكية الأراضي الفلسطينية، وباستثناء مشروعي قرارين، فأن أي من المشروعات الاخرى لم تدع صراحة إلى وجوب انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلت منذ حزيران من العام ١٩٦٧.

ثانيا:- تبدي مشروعات القرارات قلقها من الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي تستهدف فيها تغيير المعالم الدينية والسكانية والثقافية والطبيعية والقانونية للمناطق المحتلة وبشكل خاص مدينة القدس، وعليه طالبت المشروعات إسرائيل بأن تأخذ بنظر الاعتبار المنزلة الخاصة (للقدس) وحفظ البعد الروحي والديني للاماكن المقدسة في المدينة، والتأكيد على قرارات المجلس ذات العلاقة بالمكانة والخاصية المقدسة (للقدس)، وعلى وجه الخصوص القرارات ٢٥٢ في العام (١٩٦٨)، ٢٦٧ في العام(١٩٦٩)، و٢٧١ في العام (١٩٦٩)، و ٢٩٨ (١٩٧١)، و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). واستهجنت بقوة الأعمال الاستفزازية والتدنيسية التي ارتكبت ضد قداسة الحرم الشريف عند إطلاق النار على المصلين خصوصاً داخل قبة الصخرة والمسجد الأقصى، أو ما قام به أعضاء الكنيست الذين انتهكوا قدسية الحرم الشريف.

ثالثاً:- تعتبر هذه المشروعات والممارسات والسياسات الإسرائيلية، في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها عام ١٩٦٧، بضمن ذلك القدس بكونها ليست ذات مشروعية قانونية وباطلة، وكون النشاط الاستيطاني يمثل إعاقة رئيسة وحقيقية لإنجاز سلام دائم وشامل في الشرق الاوسط. لهذا تضمنت المشروعات نداءات، ومطاليب، وقلق بأن تكف إسرائيل عن كل الأعمال والإجراءات التي من شأنها أن تعدل الحقائق على الأرض.

رابعاً :- تأكيد المشروعات على أن اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢ آب ١٩٤٩، بالنسبة لحماية الأشخاص المدنيين في أثناء الحرب قابلة للتطبيق لكل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ ١٩٦٧ بضمنها القدس، وعليه طالبت إسرائيل بأن توقف كل الإجراءات التي طبقتها في الضفة الغربية لاسيما في القدس، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، والتي تنافي اتفاقية جنيف الرابعة.

خامساً :- تبدي معظم هذه المشروعات استهجانها لإهمال إسرائيل المستمر- بعدّها سلطة محتلة- لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، لذلك تتضمن هذه المشروعات تذكير إسرائيل بقرارات مجلس الأمن النافذة السابقة ذات العلاقة ومطالبتها بالامتثال الى هذه القرارات.

سادساً :- بدأت المشروعات في اواخر الثمانينات واثناء التسعينات بوضع الحالة في الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وبضمنها (القدس) قيد المراجعة، وتأليف لجأن ترفع تقاريرها للمجلس عن الوضع، والممارسات والسياسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وبصورة ابعد من ذلك يقرر مجلس الأمن في اواسط التسعينات أن يبقي الحالة في المناطق المحتلة تحت مسؤوليته[24]

اما بالنسبة للاعضاء الدائمين الإخرين في مجلس الأمن، فنرى أن الإتحاد السوفيتي قد لجأ الى استعمال النقض ثماني مرات في الإربعينات والخمسينات واغلبية القرارات التي نقضها كانت أما بسبب احتواء لغة مسوداتها على نقد او ادأنة لمصر أو تطالب بتوسيع نشاطات المجلس في صنع السلام (مراقبون، الخ)، كذلك استعمل الإتحاد السوفيتي سلطة نقضه مراراً وتكراراً لمنع العضوية الإردنية في الأمم المتحدة، أما الستينات فقد شهدت زيادة حادة في عدد القرارات التي انتقدت، أو أدانت، أو التي لامت إسرائيل عن أعمالها المختلفة، - على الإقل عشرة من الإثنين والعشرين من القرارات الموضوعية- وتخص عدد من هذه القرارات الأعمال الإسرائيلية في القدس التي نظر اليها الإتحاد السوفيتي لغرض الحفاظ على الوضع الراهن في تلك المدينة، وبعدها لم يلجأ الإتحاد السوفيتي الى النقض سوى مرة واحدة طيلة السبعينات وحتى العام ٢٠٠٦، وذلك في ٢٩ شباط ١٩٨٤، أثناء التصويت على الوضع في الشرق الإوسط (لبنان)،
اذ ان مسودة القرار التي نقضها الاتحاد السوفيتي كانت ترمي الى انشاء قوة جديدة للامم المتحدة في بيروت في عام ١٩٨٤ ، والنقض كان بسبب كون النص لم يوفر ضمانات كافية لعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية[25].
روسيا كانت ترى بأن هنالك اتفاقيات تحكم تسوية الصراع بين اسرائيل وفلسطين ، لذا فعلى الطرفين الامتناع عن الافعال الاحادية الجانب – بضمنها بناء الجدار العازل – التي تسير بالضد من هذه الاتفاقيات ، ففي بيان صحفي لوزارة الخارجية الروسية تلى قرار الامم المتحدة على الشرق الاوسط في حزيران ٢٠٠٤ جاء فيه بان ((روسيا كانت قد اكدت في العديد من المناسبات بان لطرفي الصراع يجب ان يمتنعوا عن الحركات والافعال الاحادية الجانب بضمنها بناء الجدار العازل التي ستحتم بارومترات التسوية النهائية للقضية))[26].

وتظهر من الناحية التاريخية ثلاثة عوامل وراء الاختلافات في دور المجلس، وفي أنماط التصويت فيه، الأولى في الإربعينات والخمسينات والى مدى اقل في الستينات إذ كانت العلاقات الأمريكية السوفيتية العامل الدافع في تقرير أين ومتى يمكن للمجلس أن يتبنى دوراً فعالا؟ وهذا يقرر أكثر من أي عامل أخر موضوع تدخل الأمم المتحدة. ويولّد عمل

الأمم المتحدة عندما تصطف مصالح القوتين العظميين، او عندما يخشى كل طرف ان يقف الطرف الآخر على أكثر من الرغبة في العمل الجماعي. أما الثانية فتظهر بأن العلاقات الأمريكية مع إسرائيل كانت قد أثرت على أعمال المجلس بشكل واضح خلال السبعينات والثمانينات، والمواقف الأمريكية أثناء هذه المدة لم تعكس فقط المخاوف الأمريكية السوفيتية، ولكن أيضاً تعزيز التحالف الإسرائيلي الأمريكي، فضلاً عن اهتمام متزايد من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة لحماية إسرائيل من النقد السوفيتي- العربي.

وثالثاً: شكلت العلاقات الأمريكية- العربية عمل مجلس الأمن أيضاً، ففي أثناء السبعينات والثمانينات، نرى لكل قرار ناقد لإسرائيل تم نقضه من قبل الولايات المتحدة، هنالك قرار آخر يسمح بتمريره- في اغلب الاحيأن- بإمتناع أمريكي عن التصويت أو يتبع المفاوضات التي تخفف لغة نص القرار من اللوم التام إلى شكل اقل حدةً من النقد، وبسبب كون تكرار عمليات النقض الأمريكية للقرارات التي تنتقد إسرائيل -لاسيما في المدة الاخيرة- قد خلقت قلقاً متزايداً في منطقة الشرق الاوسط، فأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد واجهت ضغطاً كبيراً في المجلس لموازنة دبلوماسيتها الشرق أوسطية التي نظر إليها في اغلب الاحيأن و كأنها متحيزة تجاه إسرائيل، ولهذا امتنعت الولايات المتحدة في الثمانينات عن التصويت في ستة قرارات تنتقد إسرائيل بسبب أعمالها.

أما الصين الشعبية فاستعمالها للنقض ضئيل على وجه العموم في مجلس الأمن، فلم تنقض سوى قرار واحد من سجلها للتصويت بالنقض، وذلك بالارتباط مع الإتحاد السوفيتي في العام ١٩٦٧، لنقض قرار على وقف إطلاق النار في حرب حزيران ١٩٦٧. اذ كان لحرب ١٩٦٧ ، اثر كبير في اتخاذ الصين للموقف الذي عبر عنه رئيس وزراء الصين باستعداد بلاده لمساندة العرب بكل شيئ ، خصوصاً وان الدعم الغربي والأمريكي خاصة كان كبيراً لإسرائيل[27].

ان موقف الصين كان قد اتجه في السبعينات والثمانينات الى تاييد التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي من خلال المفاوضات التي تخدم الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الاوسط على ان يتم ذلك من خلال مؤتمر دولي للسلام باشتراك الأعضاء الدائمين الخمسة لمجلس الامن وكل الاطراف ذات العلاقة بقضية الشرق الأوسط[28].

وقد رحبت الصين معلنة دعمها لخطة سلام " خارطة الطريق " للشرق الاوسط التي اعلنتها الرباعية، وأوضح"Wang Shijie" بان:الصين ((تعتقد بان الخارطة ايجابية في المحتوى وتوفر قاعدة صحيحة لاستئناف المحادثات بين اسرائيل وفلسطين .. وان الصين تتمنى استئناف محادثات السلام في وقت مبكر، وان يحل الطرفان مشاكلهما في ظل مبدأ الارض من اجل السلام وعلى اساس قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة))[29].

ومع التقدم في المحادثات ، يبين وانج ((ان هنالك قضايا مثل اللاجئين ، القدس ، مصادر المياه ستكون اكثر صعوبة للحل))[30].

ويظهر سجل التصويت بان مواقف الصين كانت ايجابية في التصويت مع قرارات مجلس الامن المذكورة في (الجدول رقم ٤) في حين انها لم تنقض او تمتنع عن اي من مشروعات القرارات التي نقضتها الولايات المتحدة الامريكية(جدول رقم) مما يدفع الى الاستنتاج بان الصين من جهة تحاول ان تجعل موقفها لا يبدو بالضد من ارادة المجتمع الدولي،بنفس الوقت لاتكون سياساتها على حساب علاقاتها المضطردة مع الولايات المتحدة واسرائيل،ومن جهة اخرى ربما الصين ظلت تشعر بان قرارات المجلس تسير على نحو ممتاز تماماً على الرغم من كونها- بسبب موقعها السياسي البعيد – لم تؤثر على هذه القرارات.

أما بريطانيا وفرنسا فلم تلجأ إلى استعمال حقهما في النقض سوى مرتين من مجموع سجل نقضهما في تاريخ المجلس عن النزاع العربي- الإسرائيلي (بريطانيا ٣٢ نقضا، وفرنسا ١٨ نقضا)، وذلك أثناء التصويت على قرارين بالايقاف الفوري للعمل العسكري لإسرائيل على مصر في ٣٠ تشرين الأول من العام ١٩٥٦، في حين امتنعت بريطأنيا عن التصويت خمس مرات، وفرنسا أربع مرات على قرارات تدين أو تنتقد السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبضمنها (القدس).

أن رؤية بريطانيا، وفرنسا، وإلاوربيين بصورة عامة إلى الحل السلمي الذي يستند إلى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وآمن بحدود معترف بها، كانت أكثر اتزاناً، وأكثر حساسية إزاء صنع السلام من الساسة الأمريكيين والإسرائيليين. فالبريطانيون كانوا قد افترضوا بكون القدس قد تكون مجموعة منفصلة او مدينة دولية تدار من قبل الامم المتحدة ، ولكن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ ابداً، اذ انه مباشرة بعد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين احتلت اسرائيل القدس الغربية والاردن احتلت القدس الشرقية (بضمنها المدينة القديمة)، وعليه فـ ((نحن كبريطانيين اعترفنا بالسيطرة الواقعية لاسرائيل والاردن ولكن ليس السيادة عليها))[31]، لذا عندما احتلت اسرائيل القدس الشرقية عام ١٩٦٧ فان البريطانيين استمروا في اعتبارها واقعة تحت الاحتلال العسكري غير القانوني لاسرائيل، وفي هذا الصدد هي خاضعة لقواعد القانون القابلة للتطبيق في حالة الاحتلال، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩، لذلك ((سفارتنا الى اسرائيل هي في تل ابيب وليس القدس، في حين لدينا قنصلية عامة في القدس الشرقية، بقنصل عام ليس مبعوثاً الى اي دولة وهذا هو التعبير عن وجهة نظرنا بان ليست هنالك دولة لها سيادة على القدس))[32].

ان الموقف البريطاني كان قد تم التعبير عنه رسمياً في نيسان ١٩٥٠، وذلك بان الاعتراف القانوني بالسيادة لكل من اسرائيل والاردن على قطاعات من مدينة القدس - التي تمسك كل واحد منهم ضمن منطقة المجموعة المنفصلة التي اشترطها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة (٣٠٣) لعام ١٩٤٩ – غير ممكن قبل التقرير النهائي لوضع هذه

المنطقة . وتعتقد المملكة المتحدة بان وضع المدينة لم يقرر لحد الان، والذي يجب ان يسوى في اتفاقية شاملة بين الاطراف ذات العلاقة مع تأكيدها بان المدينة يجب ان لا تقسم مرة ثانية، لهذا اعتبرت المملكة المتحدة (اعلان فينيسيا والبيانات اللاحقة من قبل بريطانيا لوحدها او مع شركاءها الاوربيين) الاجراءات الاسرائيلية الانفرادية لتغيير مكانة القدس غير صحيحة سواء بتمديد اسرائيل لقانونها المدني الى القطاع الشرقي من مدينة القدس بعد احتلالها في حرب ١٩٦٧ ، أو باعلان أسرائيل الرسمي ضم القدس الشرقية في عام ١٩٨٠، لتكون كلها مع القدس الغربية كعاصمة موحدة لاسرائيل. وعندما تبنى مجلس الامن القرار(٤٧٨) بالاجماع لعام ١٩٨٠ كرد للضم الاسرائيلي باعتباره انتهاك للقانون الدولي، فان الحكومة البريطانية كانت قد كررت وضخمت هذا الموقف لاحقاً في الكثير من الاوقات . وتظهر ايضاً ازدواجية في الموقف البريطاني عندما يتم التأكيد على التمسك ببنود قرار مجلس الامن ٢٤٢ التي تنص على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧، و التي تنطبق ايضاً على القدس الشرقية . في حين ان المملكة المتحدة كانت قد قدمت مشروع مسودة القرار (٢٤٢) الذي حذف المادة الجازمة من المسودة السوفيتية المقدمة (التي تنص على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧) وقدمت عوضاً عنها مفهوم عام لرفض استملاك الارض بواسطة الحرب ، وقد تم تمرير القرار بعد التطمينات البريطانية للدول العربية والاخرين من خلال التفسير الشامل للنص الخاص ، بان القرار يمكن ان يفسر بان اسرائيل يجب ان تنسحب من كل الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، ممثل بريطانيا الدائم اللورد كارادون لاحظ بان اعادة تقديم المادة بـ الـ التعريف سيقوض الطبيعة التساومية للنص[33].

في حين نجد ان من بين ٢٢ عملية نقض للولايات المتحدة على قضايا الشرق الاوسط ، امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت في ١٣ قضية وعلى اربع قضايا تالية كان قد تم تبني القرار فيها (٧) مرات منها على قضية فلسطين وثلاث مرات على الوضع في لبنان وإحداها على قضية هضبة الجولان ، ومرتين تتعلقان بالقضايا مع ليبيا ، وبالنسبة للسبع مرات التي امتنعت فيها المملكة المتحدة عن التصويت على قرارات تتعلق بالمسالة الفلسطينية، ثلاث قرارات منها قبلت بالحق الفلسطيني لإقامة الدولة ودعت الى الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة بضمنها القدس في ٢٣ – ٢٩ / ٦ / ١٩٧٦ وفي ٢٨ / ٤ / ١٩٨٠ ، وامتنعت عن قرارين لارسال مراقبين غير مسلحين للامم المتحدة في ٢٧ – ٣ و١٥ – ١٢ / ٢٠٠١[34]. ويمكن ان يوحي ذلك بان المملكة المتحدة اكثر ميلاً للالتزام بقرارات مجلس الامن وبانها لاتسير على خطى الولايات المتحدة باستعمالها للنقض ، وتعطي شرعية اكبر للقانون الدولي، ولكن الحقيقة هي ان بريطانيا امتنعت في العديد من المرات التي لا يمكنها فيها من اهمال استعمال الولايات المتحدة للنقض وبامتناعها تختار بان لاتبدي الرأي وبصورة ابعد تبدو اكثر ميلاً لاسيما في السنوات الاخيرة – الى الموقف الامريكي و اكثر بعداً عن القانون الدولي.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد رفضت (أنجيلا ميركل) الرئيسة الحالية لمجلس إلاتحاد إلاوربي في رسالة بعثتها من وزارة الخارجية إلالمانية إلى المتحدث عن الكنيست إلاسرائيلي "Dalia Hzek" فيها حضور إلاحتفإلات التذكارية الرسمية إلاسرائيلية لـ إعادة توحيد **(القدس)، إذ** ليس هنالك مبانٍ لسفارة أجنبية تحتفظ بها في **(القدس) ، فضلاً** عن أن إلاحتفإلات قد تمت مقاطعتها من قبل كل المبعوثين إلاجانب. كما أن فرنسا قد أكدت سابقاً على لسان الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) في تعليقه على قرار إسرائيل بجعل (القدس) عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل،((إذ بات هذا القرار ليس سوى تأكيد لقرار أتخذ في العام ١٩٦٧، (يقصد به احتلال إسرائيل للقدس في العام ١٩٦٧)، إلا أنه استدرك قائلاً: "أن هذا العمل هو عمل من جانب واحد وأنه فوجئ بإلاعلان الرسمي المباغت لهذا القرار.. إذ ليس من حق إسرائيل العيش بسلام بل من واجبها ذلك ولا يجب أن تكتفي بتامين سلامتها، بل عليها أن تُسهم ببناء السلام في المنطقة ولا تنكفئ وتنطوي على ذاتها"))[35]. أما فيما يتعلق بالاستيطان فأن إلاوربيين على لسأن السفير إلايرلندي جون كامبيل أشار نيابة عن إلاتحاد إلاوربي إلى رفض إلاتحاد استملاك الأرض بالقوة الذي يعد إلاهتمام إلاساسي لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. من جانبهم كأن الفرنسيون قد بينوا على لسأن وزير الخارجية الفرنسي(Philip Blazy Douste) في تشرين الثأني ٢٠٠٥ بأن الشركات الخاصة الفرنسية التي تقوم بتنفيذ أنشاء الترام (الذي يمر بـ(القدس) والذي يحول المستوطنات إلاسرائيلية في القدس الشرقية بصورة اقرب إلى مركز المدينة في القدس الغربية، ويقطع مساحات من الأراضي الفلسطينية في القدس) والتي تقدم عروضا دولية، من المستحيل أن تعكس تغير موقف فرنسا المعلن على (القدس)، واستمر بتأكيد ارتباط فرنسا بالمكانة الدولية (للقدس) كما حددت عندما أعلن التقسيم في العام ١٩٤٧، وأوضح بأن فرنسا وإلاتحاد إلاوربي لهما موقف واضح وثابت حيال الطبيعة غير الشرعية للمستوطنات في الأراضي التي احتلت من قبل إسرائيل، وعدّ قيام فرنسا بإنشاء خط الترام بمثابة تخليها عن مبادئها عن طريق مساعدة إسرائيل في سياستها الاستيطانية، مما يجعل القدس الشرقية تطوق بإلاحتلال وبالنتيجة لا يمكن بدون (القدس) الشرقية أن تكون هنالك دولة فلسطينية[36].

المطلب الثالث/ طبيعة قرارات مجلس الامن المتعلقة بالقدس

ان عمليات النقض لمشروعات قرارات مجلس الامن المتعلقة بالاراضي العربية وبالتحديد القدس منها ، لم تلغ كون المجلس كان قد تمكن من تبني عدد من القرارات التي ظلت إسرائيل تنتهكها لعقود طويلة،(أنظر الجدول رقم(٤))[37]، وقد تضمنت هذه القرارات (قرار ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٦٠) للمدة ١٩٤٩– ١٩٦٧، تأليف لجنة قنصلية لإحلال الهدنة بين الأطراف المتحاربة في القدس وتثبيت خطوط الهدنة وتعيين وسيط للإشراف على وقف القتال ومواصلة الجهود من اجل نزع السلاح في القدس دون إجحاف بمستقبل وضعها السياسي.

أما قرارات المجلس المتعلقة بالقدس للمدة ١٩٦٨– ١٩٩٦ (قرار ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٧،٢٧١،٢٩٨،٤٦٥،٤٧٨،٦٧٢، ١٠٧٣) فقد عالجت بنودها المواضيع الإتية:-

١- دعوة إسرائيل إلى عدم إجراء تغيير في القدس وإلغاء جميع الإجراءات التي قام بها الإسرائيليون لتغيير وضع القدس، سواء بمنع إسرائيل من القيام بعرض عسكري فيها أو إدانتها لعدم اتخاذها الإجراءات اللازمة لحماية الإماكن المقدسة (حرية المسجد الاقصى، أعمال العنف التي وقعت في الحرم الشريف، الخ) أو قيامها بتدنيس الإماكن المقدسة في المدينة. أن كل قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ مستندة الى حقيقة أن (القدس) منطقة محتلة وأن الإحتلال ليس له الحق لتغيير وضعها القانوني، وخاصيتها الجغرافية، وتركيبها السكاني وأن من حق سكانها اتخاذ الخطوات الضرورية للحفاظ على حياتهم المدنية، في ١٤ تموز ١٩٦٧، السفير الأمريكي إلى الأمم المتحدة (ارثر جولد بيرغ): "أتمنى أن يكون واضحاً بأن الولايات المتحدة لا تقبل او تعترف بتلك الإجراءات كتعديل لوضع القدس، حكومتي لا تعترف بأن الإجراءات الإدارية التي اتخذت من قبل حكومة إسرائيل في ٢٨ حزيران يمكن أن تعتبر القول الفصل على القضية" نحن نصر بأن الإجراءات التي اتخذت لا يمكن أن تعتبر إلا كونها مؤقتة، وليست كحكم للوضع النهائي والدائمي للقدس))[38]. لكن الحقائق السياسية والقانونية والسكانية والجغرافية على الأرض تظهر بأن إسرائيل كقوة محتلة مصممة على الإستمرار بتحدي هذه القرارات وتحدي المجتمع الدولي الذي يرى بأن السلام يمكن أن يتحقق فقط في القدس او يتحطم فيها.

جدول (رقم ٤)قرارات مجلس الأمن على القدس للمدة ١٩٤٨ – ١٩٩٦

رقم القرار	تاريخ القرار	التصويت		
		مع	ضد	امتناع
٤٩	٢٢ مايس ١٩٤٨	٨	صفر	سوريا، أوكرانيا، الولايات المتحدة
٥٠	٢٩ مايس ١٩٤٨	بالإجماع	-	التصويت على المسودة كأجزاء وليس على نص القرار ككل
٥٤	١٥ تموز ١٩٤٨	٧	سوريا	إلارجنتين، أوكرانيا، الولايات المتحدة
٦٠	٢٩ تشرين الأول ١٩٤٨	بدون تصويت	-	-
١٢٧	٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨	بالإجماع	صفر	-
١٦٢	١١ نيسان ١٩٦١	٨	صفر	سيلان، ألاتحاد السوفيتي، الجمهورية العربية المتحدة
٢٥٠	٢٧ نيسان ١٩٦٨	بالإجماع	-	-
٢٥١	٢ مايس ١٩٦٨	بالإجماع	-	-
٢٥٢	٢١ مايس ١٩٦٨	١٣	صفر	كندا، الولايات المتحدة
٢٦٧	٣ تموز ١٩٦٩	بالإجماع	-	-
٢٧١	١٥ أيلول ١٩٦٩	١١	صفر	كولومبيا، فلندا،براغواي، الولايات المتحدة
٢٩٨	٢٥ أيلول ١٩٧١	١٤	صفر	سوريا
٤٦٥	٢٢ اذار ١٩٨٠	١٢	صفر	الولايات المتحدة،بريطانيا،النرويج.
٤٧٦	٣٠ حزيران ١٩٨٠	١٤	صفر	الولايات المتحدة
٤٧٨	٢٠ آب ١٩٨٠	١٤	صفر	الولايات المتحدة
٦٧٢	١٢ تشرين الأول ١٩٩٠	بالإجماع	-	-
١٠٧٣	٢٨ أيلول ١٩٩٦	١٤	صفر	الولايات المتحدة
المجموع		١٧		

٢- الدعوة إلى وقف النشاط الاستيطاني في القدس وأنحاء الضفة اذ أن الاستمرار بالاستيطان يعمل بالضد من صيغة السلام مقابل الأرض ويجعلها ملغية وغير نافذة، كما أنه يعجل ايضاً من خطط "اسرلة" القدس الشرقية، فعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام يمكن لإسرائيل أن تستبدل الأراضي التي احتلتها بالسلام كما هو مشترط بقراري

جعل الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ الذي تم تبنيها بعد حربي الـ ١٩٦٧ و الـ ١٩٧٣. **في اذار ١٩٧٩** سمحت الولايات المتحدة لمجلس الامن بمخاطبة الحالة في القدس، وذلك بان امتنعت مع بريطانيا والنرويج عن التصويت على القرار ٤٦٥ الذي تم تبنيه بـ ١٢ صوتا ضد لاشيء في ٢٢ آذار ١٩٧٩. ويتعلق القرار بقضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية التي احتلت من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧، ودعا الى تفكيكها ، بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية ، غير ان ادارة الرئيس كارتر ما لبثت ان اعلنت بان التصويت الى جانب المشروع كان غلطة " نجمت عن خطا في الاتصالات[39]. ويتكرر ذات الموقف عندما عمدت ادارة الرئيس بوش الاب في ايار ١٩٩٠ الى استخدام الفيتو في مجلس الامن لاسقاط مشروع قرار يعتبر المستوطنات في الاراضي المحتلة بما فيها القدس غير شرعية[40]. القرار لم يتم تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، ولذا يعتبر على وجه العموم، بأن ليس له قوة ملزمة في ظل القانون الدولي، إذ أن مجلس الأمن قد قبل بصورة عامة في ظل الفصل السادس للميثاق بأن تكون قراراته غير ملزمة قانونا. وبعد ذلك أعادت الولايات المتحدة تأكيدها في عام ١٩٩٠ على لا شرعية المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت في القدس الشرقية. على أية حال، السياسة الأمريكية المعلنة في قرارات مجلس الأمن حيال المستوطنات في القدس تكتنفها ألازدواجية، فخطاب الضمانات الذي كتبه الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء ارييل شارون في ١٤ نيسان ٢٠٠٤، الذي أدين من قبل الفلسطينين باعتباره تصريح بلفور الثاني، حيث اقر الرئيس بوش فيه بتفسير إسرائيل للوضع القائم في الضفة الغربية بما فيها القدس، وعدّ العودة إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وخط الهدنة عام ١٩٤٨، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتفكيك المستوطنات اليهودية غير الشرعية التي هي موطن لـ٤٥٠٠٠٠ الف مستوطن،بكونها غير واقعية، وهذه استدارة الى **الوراء بدرجة ١٨٠** تقريبا على سياسة الولايات المتحدة في مواجهة المستوطنات الاسرائيلية التي اعتبرت كلها غير شرعية من قبل الادارات الامريكية السابقة[41]. وترى إسرائيل بأن المجموعة الدولية أرادت إعادة إقامة الوضع القائم السابق في القدس كجزء من تسوية سياسية، ولكن– كما يكتب السفير الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة "Dore Gold" في النيويورك Sun في ٨ حزيران ٢٠٠٧ ((حقيقة قانونية دولية جديدة تماماً ظهرت منذ عام ١٩٦٧))[42] ، وأضاف بأن إسرائيل تجد العزاء دائما في الدعم الأمريكي، ويقتبس هنا من سفير الولايات المتحدة الى الأمم المتحدة ارثر جولدبيرغ في ١٩٦٧ قوله ((من المستحيل أن يشير القرار ٢٤٢ الى القدس، وهذا الحذف كان متعمداً))[43]، وأيضا اقتبس من وزير الخارجية السياسة جورج شولتز قوله في ١٩٨٨ بأن إسرائيل ((لن تتفاوض أو تعود إلى خطوط عام ١٩٦٧))[44].

٣- توجيه اللوم الشديد إلى الكيان الصهيوني، لاسيما بعد مصادقة الكنيست الإسرائيلي على اعتبار القدس عاصمة أبدية وموحدة للكيان الصهيوني واعتبار ما قام به الصهاينة انتهاكاً للقانون الدولي، وقد دعا المجلس في المادة (٥) من قراره ٤٧٨ بشكل خاص كل الدول الأعضاء للأمم المتحدة بأن لا تعترف بجهود إسرائيل لضم القدس[45].

أن المنزلة المؤقتة للقدس طبقاً للقانون الدولي مجسده في قرار الأمم المتحدة ١٨١ عام ١٩٤٧ الذي وضع المدينة تحت وصاية الأمم المتحدة كجزء منفصل. وفي واقع الأمر فان الولايات المتحدة لم تصوت فقط لصالح هذا القرار وأنما دعمت كل قرارات الأمم المتحدة اللاحقة التي تعلن بأن ضم إسرائيل المزعوم عام ١٩٦٧ للقدس الشرقية غير شرعي وافعالها هنالك باطلة وملغية، ففي الخطاب الذي القاه ممثل الولايات المتحدة في ١٤ / ٧ / ١٩٦٧ ذكر فيه بان الولايات المتحدة (ترى ان القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل مؤخراً ، هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لاسرائيل ان تدخل فيها اية تغييرات، وكذلك فان التغييرات التي ادخلتها اسرائيل على المدنية ، باطلة ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة . اما السيادة على المدينة وتقرير مستقبلها النهائي، فهو امر لايمكن البت فيه الا على ضوء الحل الذي سيتقرر لمشكلة الشرق الاوسط))[46] وقد استنتج السفير بوش الى الأمم المتحدة في بيانه لعام ١٩٧١ ((نحن نحزن بكون أعمال إسرائيل في الجزء المحتل من القدس تسبب قلقاً محسوساً بأن الترتيب النهائي للقسم المحتل قد يلحقه ضرر))[47] ، وقد مثل بيان بوش عام ١٩٧١ دائماً الموقف الرسمي الحكومي للولايات المتحدة على العديد من القضايا غير القانونية التي تحيط بضم إسرائيل واحتلالها للقدس الشرقية منذ العام ١٩٦٧، **ولأسباب مماثلة** (منهاأهمية القدس الدينية)، لم يسبق للحكومة الأمريكية أن اعترفت بكون ضم إسرائيل للقدس الغربية صحيح أو قانوني.

وعلى الرغم من انه لم يكن هنالك حتى عام ١٩٧٦ ،الا ذكر قليل جداً للقدس في السياسة الخارجية الامريكية ، رغم انها قد اكدت على ان القدس كانت جزءاً من الاراضي المحتلة ويجب ان يكون مشار اليها بمثل هذا .أذ كان هنالك ميل في الولايات المتحدة لاهمال موضوع مكانة القدس،((لانه كان بصورة رئيسية موضوع معقد في الشروط السياسية الداخلية، لهذا لم يتم اتخاذ اية أجراءات حياله الى أن ضمت اسرائيل القدس الشرقية في حرب ١٩٦٧))[48]. وكان الرئيس جونسون قد تاثر بالسفير الامريكي الى الامم المتحدة "أرثر جولد بيرغ" في اهماله لقضية القدس، فالرئيس جونسون كان قد ادرك بانه من خلال أهماله للقضية سوف يحصل على الدعم المطلوب بالحاح من الجالية اليهودية، كما كان لديه الكثير من النقد بسبب سياساته في فيتنام[49]. وقد اعلن جيرالد فورد عندما اصبح رئيسا للولايات المتحدة بشكل صريح بان ادعاءات اسرائيل للقدس كانت باطلة،و بسبب من الاحتجاجات الرسمية من قبل اسرائيل بزعمها ان الموقف الامريكي يميل الآن نحو العرب، نقضت الولايات المتحدة بعدها بيومين قرار مجلس الامن الذي ادان التعديلات

الاسرائيلية للمدينة ، والسبب هو ان الرئيس فورد كان يكافح في الحقيقة من اجل الانتخابات واحتاج الى الدعم والمساهمة من الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة ، لذا بعد اعادة انتخابه ، عكس الموقف الامريكي في قرار مجلس الامن الذي اعلن بأن ضم اسرائيل للقدس باطل[50]. وفي اذار ١٩٨٠ ، كانت الولايات المتحدة قد صوتت للقرار ٤٦٥ الذي اشار الى القدس كجزء من الاراضي المحتلة ونص بان ادعاءات اسرائيل للسيادة على المدينة كانت باطلة . وهذا مثل التغير الاول في الموقف الامريكي على القدس الذي تجسد دائماً في الاشارة بوضوح الى القدس كارض محتلة . وفي صيف ١٩٨٠ امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الامن ٤٧٨ ، الذي لام اسرائيل لقيامها بضم القدس الشرقية وطالب البلدان التي تبقي مهمات دبلوماسية في القدس بنقلها الى مكان اخر على الرغم من ان هذا لا يؤثر مباشرة على الولايات المتحدة الامريكية ،ألا أن وزير الخارجية ادموند موسكي قد ادان طلب المجلس لنقل السفارات خارج القدس قائلاً بانها ((كانت محاولة تشتيت يتم فرضها على الأمم الأخرى[51]،

وايضا السبب وراء امتناع الولايات المتحدة على هذا القرار كان قد ربط بمسالة داخلية هي احتدام الانتخابات الرئاسية(لاحقا استعمل العديد من المرشحين للرئاسة قضية القدس في حملتهم الانتخابية في الداخل، غاري هارت والندال في ١٩٨٤ ومايكل دوكاكيس في ١٩٨٨، وبيل كلنتون في ١٩٩٢، ال غور وجورج دبليو بوش في ٢٠٠٠، وجميعهم يدعون بانهم سوف ينقلون السفارة الى القدس اذا ما تم انتخابهم)، وأنه ايضا كان قبل يومين من اتفاقية السلام المصرية – الاسرائيلية .

وصحيح أن الرئيس بوش كأن قد وقع القانون الجديد المعروف بـ HR. ١٦٤٦ (قانون تفويض العلاقات الخارجية الذي تبناه الكونغرس في ٣٠ ايلول ٢٠٠٢، والذي يحدد القسم ٢١٤ من القرار سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقدس، ويؤكد التزامه بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، ويحث الرئيس على أتباع قانون السفارة في القدس عام ١٩٩٥، إلا أن الرئيس بوش كأن قد أعلن رسمياً تاكيده باعتبار البند المتعلق بالقدس فضلا عن بعض البنود الأخرى بكونها استشارية بدلاً من كونها الزامية[52].

أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كانت قد زعمت بأن الأطراف هي التي يجب أن تقرر مصير القدس، وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠٠٢ بأن وجهة نظرنا للقدس لم تتغير، وأن القدس هي قضية وضع دائم يتم التفاوض عليها بين الأطراف، فقد صرح الناطق باسم الخارجية الامريكية "ريتشارد باوتشر" في محاولة لتبرير ما بدر عن وزير الخارجية الامريكية كولن باول امام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٠١ الذي ذكر فيه الوزير بان ((التزام الادارة بنقل السفارة الى عاصمة اسرائيل التي هي القدس، ما زال قائماً .... وسنواصل البحث عن الطريقة التي سنقوم بنقل السفارة بها))[53]، اذ قال الناطق امام الصحفيين بانه لم يحدث اي تغيير في السياسة الامريكية المعتمدة ازاء القدس وبان واشنطن ما زالت تعتقد بان وضع القدس هو موضوع تعهد الطرفان بالتفاوض عليه))[54] ، وعليه فانه من حيث المبدأ تقبل الادارة الامريكية الحالية بنقل سفارتها الى القدس ولكن تؤجل ذلك الى حين توفر الظروف الملائمة وتحقيق الاستقرار في المنطقة[55]وقد قدمت لاحقاً مبادرة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، عرفت بخارطة الطريق في مايس ٢٠٠٣ ، وضعت من قبل الولايات المتحدة والامم المتحدة، روسيا والاتحاد الاوربي ، وتدعو الخطة الى حل متفاوض عليه حول القدس يستند على الاهتمامات الدينية والسياسية لكلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني، مما يوفر اطاراً لمفاوضات الوضع النهائي للقدس اكثر من كونه مخططا[56].

هذا من جهة ومن جهة اخرى تحتسب الادارة الامريكية لردود الفعل السلبية التي قد تنجم عن الاحداث والتصرفات الاحادية الجانب التي من شانها ان تستفز الجانب الاخر في القضية. وتقريباً الى بداية السبعينات من القرن الماضي تمسكت الإدارات الأمريكية رسمياً بكون مستقبل المدينة يجب إن يتقرر ضمن الحل الذي سيتقرر للشرق الأوسط او في المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والعرب، او بين إسرائيل والفلسطينيين.

٤- تشير معظم قرارات مجلس الأمن حول القدس إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بحماية الأشخاص المدنيين أثناء الحرب لعام ١٩٤٩ قابلة للتطبيق في الأراضي العربية التي احتلت من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بضمن ذلك القدس، ويذكر "Tomis Kapitan" بأنه ((في نظر المجتمع العالمي، وجود إسرائيل هنالك في الأراضي المحتلة خاضع للقانون الدولي في تعامله مع احتلال دول محاربة، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة التي تسمح بإجراءات الضرورة العسكرية، وتحرم تعديلات النظام القانوني،و النقل القسري، او إبعاد السكان المقيمين،و إعادة الاستيطان من قبل السلطة المحتلة لسكانها المدنيين ضمن المنطقة المحتلة، إسرائيل أنتهكت هذه البنود، ولكنها تفند ممارستها على اساس أن الضفة الغربية– بشكل خاص متنازع عليها او بالاحرى غير محددة كإقليم محتل للأمة التي هي طرف لاتفاقية جنيف))[57]. وحتى إذا كانت الاتفاقية تنطبق فأن إسرائيل تجادل بأنها ليست في محل انتهاك لها، لكون هذه المادة أولاً نشأت ضمن سياق الحرب العالمية الثانية فقط وثانيا تدعي إسرائيل بأن اتفاقية جنيف تنطبق فقط في ظل غياب اتفاقية سلام فعالة بين سلطتين تقبلان بالاتفاقية. ومنذ أن تركت اتفاقيات أوسلو قضية المستوطنات لتكون محل تفاوض لاحقاً فأن المقترحين لوجهة النظر هذه يجادلون بأن الفلسطينيين قبلوا بالوجود المؤقت للمستوطنات الإسرائيلية بانتظار مفاوضات أخرى وبأنه ليس هنالك أساس لإعلانها غير شرعية.و في ٢٥ ايلول ١٩٧١، تكلم السفير آنذاك جورج بوش كممثل للولايات المتحدة الى الأمم المتحدة موضحاً الموقف الرسمي لبلاده فيما يتعلق بمدينة القدس، وفيها اقر بشكل

محدد وكرر بيان لسلفه "chavles Yost" امام مجلس الأمن عام ١٩٦٩، والذي ينتقد فيه سياسات الاحتلال الإسرائيلية في القدس الشرقية في حالات نزع الملكية او مصادرة الأراضي، وكذلك بناء المستوطنات وأوضح السفير بوش بأن حكومته تعتبر القدس الشرقية ((منطقة محتلة وبذلك تكون خاضعة لبنود القانون الدولي التي تحكم حقوق والتزامات السلطة المحتلة))[58]. وبالاختصار هذه الالتزامات يمكن أن توجد في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتعليمات لاهاي لعام ١٩٠٧. وإسرائيل مقيدة ببنود كلتا المعاهدتين وقد استنتج السفير بوش في بيانه لعام ١٩٧١ كون الولايات المتحدة ((تأسف لفشل إسرائيل الإقرار بالتزاماتها في ظل اتفاقية جنيف، فضلا عن أن أعمالها هي النقيض من روح ورسالة هذه الاتفاقية))[59].

ان اعتبار القدس العربية كمنطقة محتلة سرعان ما تم التراجع عنه من قبل الادارات الامريكية المتعاقبة وبالتحديد مع مبادرة وزير خارجية ادارة نيكسون وليام روجرز عام ١٩٦٩، والتي تم التاكيد فيها على ضرورة بقاء القدس موحدة وبان لايتم تقسيمها مرة اخرى، وذلك في الوقت الذي كانت فيه امكانية التقسيم الجغرافي للقدس على غرار ما كانت عليه منذ عام ١٩٤٨ والى ما قبل احتلال ١٩٦٧ ما زالت قائمة. وقد بينت الولايات المتحدة سابقاً بان المنطقة الجغرافية للقدس كانت نفسها التي حددت في قرار الامم المتحدة لتقسيم فلسطين وقرار الجمعية العامة ١٨١ وفي مشروع القرار السويدي الهولندي الذي اخذ بنظر الاعتبار من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة . وان موقف الخارجية الامريكية كان مع ان للولايات المتحدة ذهنا مفتوحا بالنسبة لنوع الترتيبات التي تجري للمنطقة لارضاء اهتمامات المجتمع الدولي فيها ، فأن الحدود الجغرافية لهذه المنطقة هي ذاتها التي حددها القرار ١٨١ . ولم ينبع التفكير الامريكي على ضرورة بقاء القدس موحدة اساساً من الالتزام الامريكي بفكرة تدويل القدس الواحدة التي وردت في قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الامم المتحدة في العام ١٩٤٧ ، اذ ان الولايات المتحدة طالبت منذ عام ١٩٤٩ تشكيل مجلس اسرائيلي – اردني مشترك لادارة المدينة المقسمة عن طريق الحرب، ويتم التعبير عن الموقف الامريكي بشكل اكثر وضوح عند تصويتها في ٩ / ١٢ / ١٩٤٩ ضد قرار الجمعية العامة المرقم ٣٠٣ ، والذي اكد على ضرورة تدويل القدس الموحدة[60]. وقد جاءت ضرورة بقاء القدس موحدة على حساب التخلي عن فكرة تدويل القدس الواحدة لتمثل من جهة اعترافاً امريكياً واقعياً بالقدس الموحدة اسرائيلياً عاصمة لاسرائيل ، الكونغرس الامريكي مرر في عام ١٩٩٥ قانون تنفيذ انتقال سفارة القدس لعام ١٩٩٥ ،و اعلن فيه بان القدس في عام ١٩٦٧ قد اعيد توحيدها اثناء النزاع المعروف بحرب الايام الستة ، وكانت مدينة القدس منذ عام ١٩٥٠ عاصمة لدولة اسرائيل ، ومن جهة اخرى،واستجابة للضغوط الصهيونية الكبيرة على الادارات الامريكية التي اجبرت الرئيس بوش الاب – على سبيل المثال – عام ١٩٩١ الى استبعاد القدس الشرقية عن تشكيلة الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد ، والى القول بـ ضرورة بقاء القدس موحدة[61].

الخـــــاتمة

تظهر متابعة مواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وانماط تصويتها السلبية على مشروعات القرارات ، سواء التي تم نقضها او التي امتنعت فيها عن التصويت، او الايجابية بتمرير القرارات المتعلقة بالقدس، أن القرارات المتعلقة بالقدس قليلة مقارنة مع القرارات التي تبناها مجلس الأمن للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط وهذا ما يدفع إلى الاستنتاجات الاتية:

١- أن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا تحاولان منذ أيام أباً ايبان إبعاد الأمم المتحدة عن قضية القدس، لهذا فاجأ العديد من الدبلوماسيين الأمريكيين والإسرائيليين أن يؤخذ بنظر الاعتبار وضع جبل الهيكل (الموقع الديني دار الحاخامية الكبيرة في القدس) تحت سيطرة مجلس الأمن. لهذا فأن الولايات المتحدة كانت قد امتنعت عن التصويت على القرارات التي جعلت مجلس الأمن هو المسؤول عن القدس. ولكن اندلاع الانتفاضة في القدس والاراضي الفلسطينية الأخرى ، والضفة الغربية، وغزة، دفعت اولاً رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الى التوصل بأن الباب المفتوح للتدخل الدولي سيضعف موقف إسرائيل الدبلوماسي في مفاوضات القدس. وثانياً أن تقديم الولايات المتحدة لفكرة وضع جبل الهيكل تحت سيطرة مجلس الأمن (طبقاً للمصادر الفلسطينية الفكرة قدمت من قبل الرئيس كلنتن في كامب ديفيد وتم رفضها) فان الجانب الفلسطيني لا يجد بشكل خاص هذا الاقتراح مرغوباً ولكنه يمكن أن يكون كأداة مفيدة لمحاولة إزاحة إسرائيل عن موقفها الحالي في القدس. في حين كانت الولايات المتحدة (في التسعينات) وإسرائيل تريان بأن الأفكار الحالية لتدخل الأمم المتحدة في القدس سوف تضعف من صلاحيات التفويض لعملية السلام التي جاء بها مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وعندما تصبح الأمم المتحدة جزءا من المقترحات الرسمية للقدس، فأن إسرائيل يمكن أن تواجه بادعاءات جديدة على أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧،و الذي وضع حجر الأساس لخيار الدولتين و أعطى القدس منزلة دولية غير خاضعة للسلطة القضائية لكلا الدولتين.

٢- هنالك ازدواجية في التعامل مع القدس، ففي الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة وضمنت عن طريق سفيرها الدائم جون نغربونتي القرار ١٣٩٧، الذي يشكل بيانات الرئيس بوش السابقة، ويؤكد رؤيته بامكانية تعايش دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بحدود آمنة ومعترف بها، فأن رد الولايات المتحدة كان مبهما على موضوع السيادة المشتركة على المدينة القديمة للقدس التي حددت في القانون الدولي كحكم مشترك وذلك بواسطة تعيين لجنة

مشتركة على أن يتم تضمين النقاط الدقيقة والحساسة لاحقاً. والحقيقة أن غياب التركيز على خطة شاملة مفصلة لا يبشر بالخير في المستقبل كما هو الحال مع مؤتمر السلام (أنا بوليس) الذي دعت إليه الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ والذي يستبعد المفاوضات على الوضع النهائي الدائم للقضايا المعلقة وبالتحديد القدس.

٣- أن الولايات المتحدة لا تزال تفترض بأن هنالك سببا هزيلا للاعتقاد بأن الأمم المتحدة تعالج القدس على نحو ملائم أكثر مما كانت عليه في الماضي. لهذا تم حصر دور الأمم المتحدة والممثلين الدوليين الرئيسيين في مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ وأوسلو للسلام عام ١٩٩٣ في وضع المراقب.

٤- أن الدعم الثابت من قبل احد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة) لإسرائيل سواءً بنقض القرارات أو التهديد بالنقض لمنع التنفيذ، جعل الأخيرة تقوم بانتهاك أعداد كبيرة من قرارات مجلس الأمن بخصوص القانون الدولي و القانون الإنساني والقضايا الأخرى، ولاسيما القرارات ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٩٨، ٤٧٦ و ٤٧٨ التي تدعو إسرائيل لإبطال ضمها للقدس الشرقية.

(1) -Neff,Donald,"Jerusalem in U.S. policy", Journal of Palestine studies, vol xxiii,nbI, Autumn 93, pp-22.

(2) سامي مسلم،قرارات الامم المتحدة حول فلسطين١٩٤٧-١٩٧٢ط١ ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،١٩٧٣ص:٢٦.

(3) Brian Urquhart, "The United Nations in the middle east : Afifty-Year Retrospective", Journal 49,no.4(Autumn 1995):p:579.

(4) New York Times,(March31,1983).

(5) Department of public Information- International Media Encounter on Question of Palestine, paris, 18 June 2001
http://www.un.org/News/press/does/2001/pa11889.doc.htmI

(6) Iraq, Israel and the United Nations :Double Standards? ,The Economist, October 10,2002.

(7) Beazly, kim,"waiting for blow- back(speech delivered in parliament on February 4, 2003, The Sydeny Morning Herald, February 5, 2003.

(8) Kathleen Christison, The Full Story of Resolution 242: How the U.S Sold out the Palestinians, June 29, 2002.
http://www.globalexchange.org/countries/mideast/palestine/359.htmI

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) فايز الصائغ، السياسة الامريكية والصراع العربي الصهيوني في عهد الرئيس كارتر، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد ٤٠،بغداد،كانون الاول ١٩٧٧،ص:٣١.

(12) Kathleen Christison, op- cit .

(13) Department of public Information, op- cit.

(14) Danilo DI Mauro, The of the UN in the Arab- Israel conflict: A Quantitative Analysis, Jeam Monnet Working papers, November 2004, no 54, p-23.

(15) Ibid, p-23.

(16) Ibid.

(17) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، ط١، شركة الخدمات النشرية المستقلة،١٩٨٣ص:١٠٥.

(18) القرار تم التصويت عليه في الجمعية العامة في ١٦ كانون الاول ١٩٩١ بـ ١١١ صوت ضد ٢٥ مع امتناع ١٣ وتغيب ١٧ وفد او لم يصوتوا) وذلك لابطال القرار ٣٣٧٩ الذي صادقت عليه الجمعية العامة في عام ١٩٧٤، والذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية.

Mitchell G. Bard, Myths &Facts Online the United Nations
http:// www. Jewish virtuallibrary.org(jsource14 myths/mf13.htmI.

(19) - National Post. Anne Bayefsky," Israel second- class status at the U.N", February 18, 2003).

(20) Morris B. Abram, "Anti-Semitism in the United United", un watch, February 1998 .

(21) Global Policy Forum, Subject of UN security council. Table of veto(1945-2002) http://www.global policy.org/security/membship/veto/vetosubj.htmI.

(22) Veronica Yates, the us vetoes, The council for Arab- British understanding, Briefing paper No:72, December 2001, p-14.
(23) Global Policy Forum,veto use in the un security council(1946-2006)

http://www.global policy.org/security/membship/veto/vetosubj.htmI
(24) U.N.Doc.S/RES/1073(1996).
(25) Richard w. Nelson, "Multinational peacekeeping in the middle east and the United Nations Model", International Affairs,no-1(Winter 1984-1985): p-68.

(26) - Russia regard construction of barriers by Israel as illegal, 21,07,2004.
http://www.newsfromrusia.com/main/2004/07/21/55148.htmI .

(27) جمال علي زهران، العلاقة العربية- الصينية في ظل اوضاع عالمية جديدة،مجلة شؤون عربية،العدد ---٧٦- كانون الاول ١٩٩٣،ص: ٥٤.

(28) بكر مصباح تنيرة، تطور سياسة الصين الشعبية من الصراع- الاسرائيلي، بيروت، مجلة المستقبل العربي،العدد ١١٨، ١٩٨٨،ص: ٦٢ .

(29) Chinas Five- point proposal on Middle East issue(5/29/2003).
http://www.chinahouston-org/news/2003529094407-htmI
(30) Ibid.
(31) The UK Position on J Eerusalem .
http://www.fco.gov.uk/Servlet/Front?pageneam=openMarket/xcelerate/showpage&cid=1057335917798
(32) Ibid.
(33) Candace Karp, US Policy Towards Jerusalem and the occupied Arab Territories 1948 & 1967(Jerusalem:passia, December 2001).
(34) Veronica Yates, op-cit, p-17.
(35) د. جورج فرشخ، فرانسوا ميتران، دار آزال للطباعة ،ط ٢، ج ١،، بيروت ، ص:١٥٦.

(36) Philipe Rekacewicz and Dominique Vidal, The politics of urban planning, Jerusalems apartheid tramway, February 2007.
(37) أنظر خلاصة قرارات مجلس الامن،الامم المتحدة، منشورات الامم المتحدة، جامعة بغداد، المكتبة المركزية، أرشيف الامم المتحدة.

(38) The New York Times, Keep The U.S .Embassy out of occupied Jerusalem, 8/1/1996.
(39) Neff , Donald, Fallen Pillars, 1995, p- 143.
(40) The New York Times, 5/3/1980 .
(41) Nicola Nasser ,"cleansing the two- stste vision in Jerusalem", June 13, 2007.
(42) Ibid.
(43) Ibid.
(44) Ibid.
(45) UN SC Resolution478(1980) ,20 August 1980 .
(46) الجامعة العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، شؤون فلسطين، المجموعة الثانية،١٩٦٧-١٩٧٠،ص:٦٧.

(47) Francis A. Boyle, The Final Status of Jerusalem, media monitors Network, 10/4/2007.
(48) Almadfai, Mahida Rashid, Jordan, the united states and the middle east peace process 1974-1991, p-111.
(49) Neff, Donald , Fallen Pillars, op- cit, p- 143.
(50) Almadfai, op-cit, p-112.
(51) Nabila Harb, op-cit.
(52) AI Madfai, op-cit, p:112.
(53) وزارة الخارجية الامريكية، تصريح كولن باول أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب في ٢٠٠١/٣/٨.

(54) وزارة الخارجية الامريكية ، تصريح ريتشارد باوتشر في ٢٠٠١/٣/٩.
(55) نشرة وكالة الانباء الامريكية، القدس، ٢٠٠١/٣/١٦و ٢٠٠١/٣/١٩.

(56) Dr. Cecilia Albin, The Transformation of the Jerusalem conflict since 1993.
http://www.passia.org/publications/conflict-Jerusalem.htmI
(57) Tomis Kapitan, "philosophical perspectives on the Israeli- Palestinian conflict" M.E.Sharpe,28,1997, pp-876-878.
(58) Francis A.Boyle, op-cit.
(59) Ibid.

(60) سلافة حجاوي، القدس في السياسات الامريكية .
http://www.oppc.pna.net/mag/mag1/p1-4.htmI.

(61) المصدر السابق نفسه .

صدر حديثا

فلسطين في عالم تغير

ضمن سلسلة (القضية الفلسطينية) صدر عن المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي في رام الله كتاب بعنوان "فلسطين في عالم تغيّر" للكاتب إبراهيم براش.

وعن هذا الكتاب يقول المؤلف في مقدمته: "إشكالية موضوع الكتاب هو هذا الانهيار الذي تشهده القضية الفلسطينية في كافة أبعادها الوطنية والقومية والإسلامية والدولية، الانهيار الذي لم تستطع الانتفاضة إيقافه إلا قليلاً، ومحاولة فهم الأسباب والنتائج. ولن كان لنا أن نصيغ الإشكالية على شكل تساؤلات، فستكون على الشكل التالي: ما هو السبب في التنازلات التي يقدمها فلسطينيون وعرب لإسرائيل؟ وهل هذه التنازلات اعتراف بهزيمة المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي التحرري العربي الإسلامي؟ أم هي نوع من السياسية الواقعية والتعامل مع السياسة باعتبارها فن الممكن؟ وهل كنا خلال ما يقرب من القرن من الصراع والمواجهات مع المشروع الصهيوني الاستعماري، بما حفل به من قوافل شهداء وآلاف الأسرى والمعتقلين والأيتام والأرامل، على خطأ ونعيش في الوهم وعلى الوهم؟" ... وأسئلة كثيرة أخرى يطرحها المؤلف في مقدمته ويحاول خلل الكتاب أن يجيب عليها من خلال تتبع مسارات القضية الفلسطينية فلسطينياً وعربياً ودولياً.

قسّم المؤلف كتابه إلى أربعة فصول، وتناول في كل فصل مبحثين أضاف لهما استنتاجاته حول كل فصل. ففي الفصل الأول تحدث عن مسار القضية الفلسطينية من التسوية السلمية كاستراتيجية في ظل تراجع البعد القومي للقضية. وفي الفصل الثاني تحدث عن مسار القضية من مأزق الكفاح المسلح والشرعية التاريخية إلى متاهات الشرعية الدولية. أما في الفصل الثالث فقد وضع عنوانه تساؤلاً: هل يمكن للذين انهزموا عسكرياً أن ينتصروا سياسياً؟

المصادر

(1) .

(2) .

(3)

(4)

(Question

(6) Iraq, Israel and the United Nations :Double Standards? ,The Economist, October 10,2002.

(7) Beazly, kim,"waiting for blow- back(speech delivered in parliament on February 4, 2003, The Sydeny Morning Herald, February 5, 2003.

(8) Kathleen Christison, The Full Story of Resolution 242: How the U.S Sold out the Palestinians, June 29, 2002.
http://www.globalexchange.org/countries/mideast/palestine/359.htmI

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) فايز الصائغ، السياسة الامريكية والصراع العربي الصهيوني في عهد الرئيس كارتر، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد ٤٠،بغداد، كانون الاول ١٩٧٧،ص:٣١.

(12) Kathleen Christison, op- cit .

(13) Department of public Information, op- cit.

(14) Danilo DI Mauro, The of the UN in the Arab- Israel conflict: A Quantitative Analysis, Jeam Monnet Working papers, November 2004, no 54, p-23.

(15) Ibid, p-23.

(16) Ibid.

(17) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، ط١، شركة الخدمات النشرية المستقلة،١٩٨٣،ص:١٠٥.

(18) القرار تم التصويت عليه في الجمعية العامة في ١٦ كانون الاول ١٩٩١ بـ ١١١ صوت ضد ٢٥ مع امتناع ١٣ وتغيب ١٧ وفد او لم يصوتوا) وذلك لابطال القرار ٣٣٧٩ الذي صادقت عليه الجمعية العامة في عام ١٩٧٤، والذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية.

Mitchell G. Bard, Myths &Facts Online the United Nations
http:// www. Jewish virtuallibrary.org(jsource14 myths/mf13.htmI.

(19) - National Post. Anne Bayefsky," Israel second- class status at the U.N", February 18, 2003).

(20) Morris B. Abram, "Anti-Semitism in the United United", un watch, February 1998 .

(21) Global Policy Forum, Subject of UN security council. Table of veto(1945-2002) http://www.global policy.org/security/membship/veto/vetosubj.htmI.

(22) Veronica Yates, the us vetoes, The council for Arab- British understanding, Briefing paper No:72, December 2001, p-14.
(23) Global Policy Forum,veto use in the un security council(1946-2006)

http://www.global policy.org/security/membship/veto/vetosubj.htmI
(24) U.N.Doc.S/RES/1073(1996).
(25) Richard w. Nelson, "Multinational peacekeeping in the middle east and the United Nations Model", International Affairs,no-1(Winter 1984-1985): p-68.

(26) - Russia regard construction of barriers by Israel as illegal, 21,07,2004.
http://www.newsfromrusia.com/main/2004/07/21/55148.htmI .

(27) جمال علي زهران، العلاقة العربية- الصينية في ظل اوضاع عالمية جديدة،مجلة شؤون عربية،العدد ---٧٦- ،كانون الاول ١٩٩٣ص: ٥٤.

(28) بكر مصباح تنيرة، تطور سياسة الصين الشعبية من الصراع- الاسرائيلي، بيروت، مجلة المستقبل العربي،العدد ١١٨، ١٩٨٨ص: ٦٢ .

(29) Chinas Five- point proposal on Middle East issue(5/29/2003).
http://www.chinahouston-org/news/2003529094407-htmI
(30) Ibid.
(31) The UK Position on J Eerusalem .
http://www.fco.gov.uk/Servlet/Front?pageneam=openMarket/xcelerate/showpage&cid=1057335917798
(32) Ibid.
(33) Candace Karp, US Policy Towards Jerusalem and the occupied Arab Territories 1948 & 1967(Jerusalem:passia, December 2001).
(34) Veronica Yates, op-cit, p-17.
(35) د. جورج فرشخ، فرانسوا ميتران، دار آزال للطباعة ،ط٢، ج ١،، بيروت ، ص:١٥٦.

(36) Philipe Rekacewicz and Dominique Vidal, The politics of urban planning, Jerusalems apartheid tramway, February 2007.
(37) أنظر خلاصة قرارات مجلس الامن،الامم المتحدة، منشورات الامم المتحدة، جامعة بغداد، المكتبة المركزية، أرشيف الامم المتحدة.

(38) The New York Times, Keep The U.S .Embassy out of occupied Jerusalem, 8/1/1996.
(39) Neff , Donald, Fallen Pillars, 1995, p- 143.
(40) The New York Times, 5/3/1980 .
(41) Nicola Nasser ,"cleansing the two- stste vision in Jerusalem", June 13, 2007.
(42) Ibid.
(43) Ibid.
(44) Ibid.
(45) UN SC Resolution478(1980) ,20 August 1980 .
(46) الجامعة العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، شؤون فلسطين، المجموعة الثانية،١٩٦٧-١٩٧٠،ص:٦٧.

(47) Francis A. Boyle, The Final Status of Jerusalem, media monitors Network, 10/4/2007.
(48) Almadfai, Mahida Rashid, Jordan, the united states and the middle east peace process 1974-1991, p-111.
(49) Neff, Donald , Fallen Pillars, op- cit, p- 143.
(50) Almadfai, op-cit, p-112.

(51) Nabila Harb, op-cit.
(52) AI Madfai, op-cit, p:112.

(

(54)